

الأمم المتحدة

المجتمعه العامة



اللجنة السياسية الخامسة
الجلسة ٢٠
المعقدة يوم الجمعة
٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٠
الساعة ١٠:٠٠
نيويورك

الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

UN LIBRARY

محضر موجز للجلسة العشرين

UN/SA COLLECTION

(أوغندا)

السيد كاروكوبيرو - كامونانواير

الرئيس :

المحتويات

البند ٧٥ من جدول الأعمال : تقرير اللجنة الخامسة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الاراضي المحتلة (تابع)

.../...

Distr. GENERAL
A/SPC/45/SR.20
4 December 1990
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصوير . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعنى في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

البند ٧٥ من جدول الاعمال : تقرير اللجنة الخامسة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الاراضي المحتلة (تابع) (A/45/84 و 306 و 576)

١ - السيد صلاح (الأردن) : قال لقد شهد الوضع في الاراضي الفلسطينية المحتلة خلال الاعوام الثلاثة الماضية تدهورا خطيرا في مجال حقوق الانسان وذلك نظرا لتصعيد اسرائيل ممارساتها التعسفية ضد المواطنين الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال بهذه القضاء على انتفاضتهم الشعبية التي استمرت بعد أيام الذكرى السنوية الثالثة لانطلاقها . وأن تقرير اللجنة الخامسة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الاراضي المحتلة (A/45/576) يؤكد بشكل غير قابل للجدل أن حياة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال تزداد قسوة يوما بعد يوم بسبب ما يتحمله من مختلف أشكال المعاناة النفسية والجسدية ، الامر الذي يستلزم قيام الامم المتحدة بانهاء هذا الوضع من خلال ايجاد حل دائم وعادل للقضية الفلسطينية . وإن الممارسات الاسرائيلية التي تنتهك حقوق الانسان هي أحد جوانب تلك القضية ، التي انشغلت بها الامم المتحدة منذ أكثر من أربعة عقود . وذلك يلقي على عاتق المنظمة مسؤولية إخلاقية تجاه حلها باعتبار أن القضية الفلسطينية ولدت أصلا في الامم المتحدة .

٢ - واستطرد قائلا إن ادعاء اسرائيل بأن ما يحدث في القدس هو شأن داخلي إنما هو ادعاء باطل . فالاحتلال الاسرائيلي لفلسطين هو الاحتلال أجنبي مفروض بالقوة ومرفوض تماما من قبل الشعب الفلسطيني . والاحتلال في حد ذاته يشكل انتهاكا لحقوق الانسان الأساسية . ولقد أقر مجلس الامن باتفاقية جنيف الرابعة على الاراضي المحتلة ولكن اسرائيل رفضت الاعتراف بذلك الوضع دوما وواصلت على مدى سنوات الاحتلال انتهاكاتها لاحكام اتفاقية لاهاي والاعلان العالمي لحقوق الانسان والمعاهدين الدوليين .

٣ - وأردف قائلا إن اسرائيل تعلن باستمرار عن عدم نيتها التخلص من الاراضي المحتلة وهي لذلك مصرة على الاستمرار في سياساتها وممارساتها العدوانية في رفض تمام للتوجه السلمي للشعب الفلسطيني . وقد تضمنت الفقرة ٤٦٧ من تقرير اللجنة الخامسة تصريحات من جانب مسؤولين في الحكومة الاسرائيلية تؤكد أن اسرائيل تبني البقاء في الاراضي المحتلة وأنها ستواصل تنمية المنطقة . وحذر التقرير من وقوع انفجار ضخم في

(السيد ملاح ، الأردن)

المنطقة إذا لم تتخذ تدابير عاجلة لمعالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ولكلفالة حماية فعالة للحقوق والحريات الأساسية .

٤ - وتابع حديثه قائلاً لقد مر على الاحتلال الإسرائيلي أكثر من عقدين من الزمن . وقد اتبعت إسرائيل طوال تلك الفترة سياسات وممارسات مختلفة تهدف جميتها إلى تكريس الاحتلال في خرق فاضح للمواضيق الدولية ذات الصلة ولقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة المتعلقة بهذه المشكلة . ولقد بات واضحًا أن هدف إسرائيل من ممارساتها اللاانسانية في الأراضي المحتلة هو ارهاب السكان الأصليين لتلك الأرضي وتضييق الخناق عليهم لارغامهم على الرحيل حتى يتتسن لها تحقيق هدفها الأساسي المتمثل في توسيع رقعتها أكثر فأكثر . وقد أعرب المجتمع الدولي عن جزءه غير أنه لم يتم بعد اتخاذ الاجراءات الكفيلة بضمان حماية الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال . ولقد اتّخذ مجلس الأمن عدداً من القرارات التي عالجت جوانب فرعية لهذا الموضوع ، غير أن إسرائيل رفضت تلك القرارات كما رفضت قرارات الجمعية العامة بالرغم من اتخاذها بأغلبيات ساحقة .

٥ - وأردف قائلاً إنه كلما معَّد المواطنون الفلسطينيون من انتفاضتهم المباركة قابلت إسرائيل ذلك بتعميد ممارساتها القمعية . فقد وقعت خسائر في الأرواح ، شملت الأطفال ، وحدثت اصابات وعمليات احتجاز وتدمير للمنازل وترحيل إلى خارج البلاد وتشتيت لشمل الاسر واغلاق للمدارس والجامعات ومصادرة للممتلكات وفرض للغرامات وفرض لحظر التجول وقطع لخدمات الهاتف والكهرباء ، وما ذلك كله إلا بعض التدابير المفروضة .

٦ - واسترسل قائلاً إن اقامة العدالة في الأراضي المحتلة تنطوي على حالات من التمييز . إذ يتم ايقاع أقصى العقوبات على المتهمين الفلسطينيين الذين لا تتتوفر لهم صيانت لمحاكمة عادلة ، وغالباً في غياب الأدلة ضدهم . فإن الإسرائيليين سواء كانوا جنوداً أو مستوطنيين يلاقون درجة كبيرة من التسامح والرأفة من قبل المحاكم الإسرائيلية وغالباً ما يبرأون أو يعطون أحكاماً لينة لا تتناسب أبداً مع خطورة الجرائم التي يثبت ارتكابهم لها . إن إسرائيل غالباً ما تتبعج بأنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة وهي أبعد ما تكون عن الديمقراطية نسماً وروحاً . وفي غياب العدالة فإن الديمقراطية غائبة حتى وإن كانت لها مؤسسات قائمة . كذلك فإن إسرائيل تعيق عمل الهيئات الإنسانية الدولية كوكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشفييل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الاوسط (الاونروا) ولجنة الصليب الاحمر الدولية .

(السيد صلاح ، الأردن)

- ٧ - ومضى قائلاً إن مجلس الأمن قد أدان في قراره ٦٧٣ (١٩٩٠) مذبحة الحرم الشريف وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن الحالة . ورفضت إسرائيل استقبال بعثة الأمين العام بحجة أن القدس هي عاصمتها السيادية . وموقف إسرائيل هذا هو مخالف لاتفاقية جنيف الرابعة .

- ٨ - وأردف قائلاً إن الأمين العام قد عبر في تقريره (S/21919) عن شعور الفلسطينيين بأنهم مستهدفو في جميع الأوقات وبأنهم لا يشعرون بالأمان حتى داخل بيوتهم . وذلك وليد مناخ الرعب والقلق الذي تفرضه إسرائيل على سكان الأرض المحتلة . وفي بداية شهر تشرين الثاني/نوفمبر ، شنت قوات الأمن الإسرائيلية حملة اضطهاد واسعة النطاق في قطاع غزة أسفرت عن وقوع ٧٠٠ اصابة بين الفلسطينيين منها ما يزيد عن ٢٠٠ اصابة نتيجة لاستعمال الذخيرة الحية . وهذا التعميد في الممارسات التعسفية هو محاولة محمومة لانهاء الانتفاضة .

- وتابع حديثه قائلاً إن التماط الدولي مع الشعب الفلسطيني ينبغي تحويله إلى عمل فعال يضع حداً لهذا الوضع المأساوي ويؤدي إلى ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني . وقد أوصت اللجنة الخامسة في تقريرها بتنفيذ تدابير عاجلة من شأنها أن تكفل حقوق الإنسان الأساسية للشعب الفلسطيني . ويجب أن تتمثل إسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة ولقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة بقضية فلسطين كما يجب عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط . وإن الأردن تؤيد أيضاً وضع قوة تابعة للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة لحماية الشعب الفلسطيني . وإن إسرائيل ودوله الكبرى حلية لها هما الوحيدة خارج هذا الاجتماع . وقال إن حكومته تأمل في أن تعدل تلك الدولة الكبرى موقفها لينسجم مع الاجماع الدولي وليمكن عندها حمل إسرائيل على الانصياع للرادادة الدولية .

١٠ - السيد غارديزي (باكستان) : قال إن الانتفاضة التي تمر الآن بعاصمة الثالث قد أثبتت وجودها كمعلم على طريق كفاح الشعب الفلسطيني من أجل الاستقلال من الاستعمار الإسرائيلي . ولقد أثبت الفلسطينيون للعالم أن سياسات القمع الرامية إلى إقامة "إسرائيل الكبير" لن يسمح لها بتحقيق مأربها وأنهم على استعداد لبذل التضحيات اللازمة لتحرير وطنهم .

(السيد غارديني ، باكستان)

١١ - وأردف قائلاً إن الجهود الرامية إلى تشجيع اجراء حوار بين الاسرائيليين والفلسطينيين قد بلغت طريقاً مسدوداً . وقد حاولت السلطات الاسرائيلية قمع الانتفاضة بوحشيتها المعهودة وترد تفاصيل ذلك مبوبة في تقرير اللجنة الخاصة (A/45/576) . وجميع التهم المذكورة في التقرير أيدتها وسائل الاعلام الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تتبع الاحداث في الاراضي المحتلة . ومنذ بداية الانتفاضة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ قتل مئات الفلسطينيين برصاص القوات المسلحة الاسرائيلية أو لقوا حتفهم متاثرين بالضرب أو الغازات السامة أو غيرها من الاسباب ؛ وكان حوالي ٢٥ في المائة من الوفيات من الاطفال الذين تقل اعمارهم عن ١٦ سنة . وقد هشمت عظام ما يزيد عن ٩٠ فلسطيني بسبب عمليات الضرب التي قام بها الجنود الاسرائيليون عشوائياً تنفيذاً لسياسة "الجبروت والقوة والضرب" .

١٢ - ومض قائلاً إنه بالإضافة إلى استخدام القوة فقد لجأت السلطات الاسرائيلية إلى سياسة الاعتقال الجماعي والاحتجاز الاداري دون تهم أو محاكمة ، وعمليات الترحيل إلى خارج البلاد . وتقدر منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية أن عدد المسجونين من الفلسطينيين يزيد عن ٨٥ ٠٠٠ . وقد أنشئ العديد من مخيمات السجون الجديدة وروت التقارير أن الظروف السائدة فيها تعد انتهاكاً واضحاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية . ومنذ بداية الانتفاضة قامت السلطات الاسرائيلية بترحيل ٦٠ فلسطينياً من الاراضي المحتلة تحدياً لقرارات مجلس الامن واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وبذلك يصل مجموع عدد المرحلين منذ عام ١٩٦٧ إلى حوالي ٣ ٠٠٠ .

١٣ - وتابع حديثه قائلاً إن السلطات الاسرائيلية بدأت أيضاً تصعييد اجراءات العقاب الجماعي الموجهة ضد السكان الفلسطينيين جميراً . فقد أغلقت قرى ومنع وصول المواد الغذائية وغيرها من الضروريات إليها ، واجتثت أشجار واذيلت محاصيل بالجرافات ودمرت ممتلكات بمقدار عشوائية ضمن الغارات التي شنت على منازل الفلسطينيين .

١٤ - واستطرد قائلاً إن لجوء اسرائيل المتزايد إلى استخدام القوة ضد السكان الفلسطينيين قد محبه تكثيف للتدابير المتخذة ضد المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الفلسطينية . فقد أغلقت الجامعات وغيرها من المؤسسات التعليمية في الضفة الغربية وقطاع غزة مراراً . وقامت السلطات الاسرائيلية بحظر الترتيبات المؤقتة التي تتيح مواصلة التعليم الأساسي للأطفال الفلسطينيين .

(السيد غارديزي ، باكستان)

١٥ - وأردف قائلاً إن التدابير الرامية إلى قمع الانتفاضة تتخذ في ظل عملية الفساد المكشفة للأراضي المحتلة بحكم الواقع . وقررت الحكومة الاسرائيلية هذه الجرائم بجلب المهاجرين اليهود من جميع أنحاء العالم وتوطينهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية ، وشردت الملك الفلسطينيين والعرب الذين طردوا من وطن أجدادهم في إطار سياسة القمع المنتظمة .

١٦ - ومضى قائلاً إن مما يثير القلق المتزايد أيضاً الانتهاك الإسرائيلي لحرمة المسجد الأقصى الذي هو أحد الأماكن المقدسة الإسلامية . ولم يكن قتل ٢٢ فلسطينياً وجرح ما يزيد عن ٣٠٠ في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٠ إلا عملاً إجرامياً آخر ارتكبه ضد الشعب الفلسطيني الذي يقاسي تلك المعاناة .

١٧ - واسترسل قائلاً إن الأحداث التي شهدتها السنوات القليلة الماضية قد دلت على ضرورة تأمين الحماية الدولية للشعب الفلسطيني إلى أن يحين الوقت الذي يتتحقق فيه الانسحاب الإسرائيلي ويحل فيه السلم الشامل . وإن الرغف الإسرائيلي لجهود المجتمع الدولي وأعمال القمع الوحشية ضد الشعب الفلسطيني لا بد من مواجهتها بحزم ، وفقاً للجماع الآخير الذي أظهره مجلس الأمن في تناول الحالات الأخرى التي تنطوي على عدم الامتثال لقرارات الأمم المتحدة وتهديدات السلام والأمن الدوليين .

١٨ - ومضى قائلاً إن الانتفاضة قد أدت إلى ظهور مواقف سياسية جديدة من جانب القيادة الفلسطينية . فال موقف الواقعي والبناء الذي تتبعه منظمة التحرير الفلسطينية والذي يتجلّ في القبول الفلسطيني لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الملة بقضية فلسطين ، يتبع لإسرائيل فرصة لمبايعة علاقاتها المقبلة مع الدولة العربية في فلسطين . وال الخيار الواقعي الوحيد المتبقّي أمام إسرائيل هو أن تتغلّب على "عقدة المسادا" وأن تستجيب على نحو مواف للمقترحات الفلسطينية .

١٩ - ومضى قائلاً إن وفده قد أيد دوماً حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير المصير واقامة دولته بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية . وإن اعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة كان حدثاً ذا أهمية تاريخية ويشكل معلماً على طريق مسيرة الشعب الفلسطيني نحو هدفه . وينبغي لإسرائيل أن تفتتح الفرصة التي تتيحها لها مبادرة السلام التي قدمها الرئيس ياسر عرفات لايجاد صيغة لاحلال السلام في المنطقة .

٢٠ - السيد عدنان (ماليزيا) : أثنى على اللجنة الخاصة لتقريرها الشامل والمفصل . وقال إنه بالرغم من القيود التي تعمل في ظلها اللجنة الخاصة فقد أبرز تقريرها مرة أخرى الظلم المستمر الذي ترتكبه السلطات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة . وإن رفض السلطات الاسرائيلية للتعاون لا يمكن تفسيره إلا على أنه محاولة أخرى لأخفاء الحقيقة واتباع سياستها العدوانية .

٢١ - واسترسل قائلا إن التقرير يفضح الأعمال الوحشية المختلفة التي يتعرض لها الفلسطينيون وغيرهم من العرب . فأولا ، تستمرة مضايقة المدنيين الفلسطينيين على يد السلطات الاسرائيلية دون كلل . وما زال يفرض حظر التجول لفترات طويلة وما زالت تفرض العقوبات الجماعية والقيود على حرية التعبير والعبادة وغيرها من الحريات . وما زالت تفتسب أراضي الفلسطينيين وممتلكاتهم .

٢٢ - ثانيا ، يجري طرد الفلسطينيين على نحو غير مشروع من وطنهم انتهاكا للمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ . وبدلا من الاستجابة لمطالب المجتمع الدولي لالفاء مثل هذه الممارسة الواجب شجبها ، فقد أضافت سلطات الدفاع الاسرائيلية اجراء عقوبيا جديدا وهو "النفي المشروط" للأشخاص الذي يزعم بأنهم من الناشطين الفلسطينيين .

٢٣ - ثالثا ، فقد وقع انتهاك آخر للقانون الدولي ، يتمثل في قيام السلطات الاسرائيلية بعمليات توطين ضخمة للمواطنين اليهود والمهاجرين اليهود الجدد في الأراضي المحتلة والمناطق الفلسطينية الأخرى . وهؤلاء المستوطنون يشتترون في أعمال العنف ضد السكان الفلسطينيين المدنيين . وإن وصول هذه الأعداد الضخمة من المهاجرين اليهود كجزء من سياسة التوسيع والاحتلال التي تتبعها السلطات الاسرائيلية إنما يستهدف بوضوح تسهيلضم النهائي للأراضي المحتلة .

٢٤ - واسترسل قائلا إن بلده يشجب بقوة السياسة التي تتبعها اسرائيل في مضايقة الفلسطينيين وترحيلهم من وطنهم ، وقد عمل مع سائر أعضاء مجلس الأمن غير المنتحازين من أجل اتخاذ قرار مجلس ٦٣٦ (١٩٨٩) و ٦٤١ (١٩٨٩) . ويجب أن تكفل اسرائيل العودة الآمنة والغورية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة لجميع المبعدين ، وأن تكف على الفور عن ترحيل أي مدني فلسطيني آخر . وعليها أيضا أن تتمثل لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب .

(السيد عدنان ، ماليزيا)

٢٥ - واستطرد قائلاً إنه يرافق رفضاً قاطعاً سياسة إسرائيل الرامية إلى إقامة "إسرائيل الكبرى" عن طريق توطين اليهود في الأراضي المحتلة . فهذه التدابير محاولة ماركة من جانب إسرائيل لتبديل الطابع الديموغرافي للأراضي المحتلة ؛ ومن واجب المجتمع الدولي أن يقنع إسرائيل بأن تضع حداً لهذه السياسة .

٢٦ - ومضى قائلاً إن مضايقة الفلسطينيين وترحيلهم وغير ذلك من التدابير الإنسانية والقمعية يرد وصفها بجلاء في الوثيقة A/45/576 . وقال إنه قد علم مؤخراً في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٠ ببالغ الاسف والغضب بمقتل ٣٠ مدنياً فلسطينياً بلا سبب على يد قوات الأمن الإسرائيلية . وإن العالم ليطالب إسرائيل بأن تتمثل امثلاً تماماً لقرار مجلس الأمن ٦٧٣ (١٩٩٠) وأن تتعاون على حل القضية الفلسطينية .

٢٧ - واسترسل قائلاً إن التاريخ قد أظهر أنه لا يمكن أن يظل شعب مستعبدًا ومحرومًا من حقه غير القابل للتصرف في وطنه . وعندما تدأب حقوقه أكثر فأكثر من خلال اصدار مجموعة من القوانين الجائرة فالانتفاضة أمر حتمي . ولا يمكن اتخاذ الانتفاضة ذريعة للنهر من جانب إسرائيل ما دامت السلطات الإسرائيلية توافق حرمان الفلسطينيين من حقوقهم المشروعة .

٢٨ - وأضاف قائلاً إن وفده يشارك اللجنة الخاصة آراءها بشأن تدهور حالة حقوق الإنسان التي هي سيئة بالفعل للفلسطينيين وغيرهم من العرب في الأراضي المحتلة . وقال إن وفده قد دعا مجلس الأمن في اجتماع عقد مؤخراً لتلك الهيئة إلى اتخاذ التدابير التالية لتأمين سلامة الفلسطينيين وحمايتهم : أولاً ، أن تقبل إسرائيل ، يومها السلطة القائمة بالاحتلال ، انتطاق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ قانوناً ، وأن تتلتزم بدقة بحكمتها ؛ ثانياً ، أن يعقد مؤتمر للإطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ لبحث مشكلة عدم امتثال إسرائيل ؛ ثالثاً ، أن تقوم لجنة الصليب الأحمر الدولية والأونروا بدور أكبر في الأراضي المحتلة ؛ رابعاً ، أن يتم إنشاء آلية للأمم المتحدة لرصد الحالة في الأراضي المحتلة وتقديم تقارير بذلك إلى مجلس الأمن .

٢٩ - وأردد قائلاً إنه بالنظر إلى وحدة الهدف الجديدة التي أبدتها مجلس الأمن في الأشهر الثلاثة الماضية في تناوله للحالة بين العراق والكويت ، فإنه يجب أن يتحلى بنفس الروح والهمة في معالجته للتعنت الإسرائيلي . وقال إنه يؤيد تماماً التدابير المجملة في تقرير اللجنة الخاصة بينما يظل على قباعه بأن الحقوق والحريات الأساسية

(السيد عدنان ، ماليزيا)

للشعب الفلسطيني لا يمكن حمايتها إلا عن طريق تسوية شاملة وعادلة ودائمة ، وأن هذه التسوية يمكن تحقيقها عن طريق عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت اشراف الأمم المتحدة .

٣٠ - السيد بيو شوننغر (المدين) : قال إن تقرير اللجنة الخامسة وكثيراً من الوثائق الأخرى لمما يظهر بوضوح أن السلطات الإسرائيلية قد وامت في العام الماضي تجاهلت قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة ، وواصلت انتهاك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من العرب في الأراضي المحتلة . فقد قتلت كثيرة من الفلسطينيين والعرب أو اعتقلوا أو سجنوا أو رحلوا أو تعرضوا للعقاب الجماعي . وأزيلت منازلهم وحرم أطفالهم من الحق في التعليم . وفي الآونة الأخيرة ، صفت أعمال القهر تعميداً شديداً ، وتكمد الفلسطينيون في القدس وقطاع غزة مزيداً من الخسائر ، مما استوجب الادانة العالمية وأفضى إلى تصعيد الاحتجاج والمقاومة من جانب الفلسطينيين .

٣١ - واستطرد قائلاً إن المجتمع الدولي يساوره بالغ القلق إزاء مشكلة كيفية حماية الفلسطينيين وغيرهم من العرب في الأراضي المحتلة . ومما يتسم بأقصى قدر من الاستعجال أن تلتزم الحكومة الإسرائيلية بآخذه ، بالاحكام ذات الصلة من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بوصفها من الدول الموقعة عليها . وقال إنه يؤيد ، في هذا الصدد ، المبادرة الرامية إلى زيادة عدد موظفي الأونروا وايفاد موظفين تابعين للأمم المتحدة للقيام بعملية رصد في الأراضي المحتلة .

٣٢ - واسترسل قائلاً إنه لا ينبغي نسيان أن الحل الأساسي للمشكلة إنما يمكن في انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية المشروعة ، بما فيها حقه في تقرير المصير ، والاعتراف المتبادل بين دولة فلسطين ودولة إسرائيل ، والتعايش السلمي بين الشعب العربي والشعب اليهودي . وأضاف إنه يؤيد عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة تشارك فيه الدول الخمس الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن ، والدول الأطراف في النزاع ، ويؤيد اجراء حوار مباشر بين الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل .

٣٣ - السيد انسار (اسرائيل) : تكلم ممارسة لحق الرد فقال إن اسرائيل لابد أن تستخذ الاجراءات اللازمة لمصلحة الأمن والنظام العامين في مواجهة العنف المرتكب ضد كل من اليهود والعرب الذين جرؤوا على رفع الخط الذي تنتجه المنظمات الإرهابية . وما من شك في أن الأردن يستخدم كقاعدة انطلاق لهذه المنظمات فيما تشنه من هجمات على اسرائيل ، وبومفه القاعدة الرئيسية للاتفاقية . وقال إن احتضان الأردن لمدام حسين خطأ يماش الخطأ الذي ارتكبه في الستينات عندما أفضت محاولاته للتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية إلى وقوع أيلول/سبتمبر الأسود ، الذي قتل فيه آلاف الفلسطينيين . وفي ذلك الوقت فرّ الفلسطينيون من الأردن والتتسوا المأوى في اسرائيل . واسرائيل من جانبها عازمة على تهيئة الظروف التي تمكن اليهود والعرب من العيش في سلام .

٣٤ - السيد عواودة (الأردن) : تكلم ممارسة لحق الرد فقال إن من الواضح تماماً أن الممارسات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة تنتهك حقوق الإنسان وتتنافى مع المكرورة الدولية ذات الملة . والحقيقة إن القضية الأعم هي قضية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني . وإن محاولة اسرائيل لصرف الاهتمام عن القضية الرئيسية لن تخدع اللجنة . وإن وفده يرتفع الادعاء الاسرائيلي بأن الأردن يعمل كقاعدة لاتفاقية في الأراضي المحتلة .

٣٥ - وأردف قائلاً إن القضية الرئيسية ليست قضية أمن ونظام عامين ، كما تزعم اسرائيل ، وإنما هي مسألة سياسية خطيرة لم تجد حلّاً منذ حوالي ٤٠ عاماً . ولن تصل اسرائيل بتعتها إلى شيء . ويجب على الحكومة الاسرائيلية أن تستجيب لسياسة السلم الفلسطينية . أما الزعم الاسرائيلي بأن الأردن يؤيد العراق فهو أقل من أن يؤبه به .

٣٦ - السيد انسار (اسرائيل) : قال إنه ينبغي لممثل الأردن أن ينظر إلى الوضع في بلده كما هو واقع بالفعل . أما بالنسبة للفلسطينيين والحالة بين العراق والكويت فهناك تقارير تشير إلى أنه يمكن للفلسطينيين أن يتوقعوا معاملة أقسى في المستقبل على أيدي الكويتيين .

٣٧ - السيد منصور (المراقب عن فلسطين) : قال إنه إذا كانت اسرائيل مهتمة حقاً بمصير الشعب الفلسطيني فإنه ينبغي لها أن تضع حداً على الفور لسياساتها التي سببت الآم والمعاناة لكثير جداً من الفلسطينيين . وإن فرض تدابير قاسية وأعداد الاصابات التي تقع لمن يكذب الزعم الاسرائيلي بأن الحكومة إنما تسعى لمجرد حفظ النظام . والهدف الحقيقي هو تحويل وجهة الجهد التي يبذلها المجتمع الدولي لحل الوضع المأساوي للشعب الفلسطيني . وإذا كانت اسرائيل مهتمة حقاً بإجراء حوار ، ومتسمحة صدقاً ، فلماذا سجنت هذه الأعداد الكبيرة من الفلسطينيين وخلعت مسؤولين منتخبين وفرضت الرقابة وسجنت الصحفيين .

٣٨ - وأضاف إن منظمة التحرير الفلسطينية تندد بالسلم ولا تسعى إلى اشعال الموقف . وإن وفده لا يريد أن يركز على الماضي وإنما يرغب في المضي إلى الأمام سعياً لحل المشكلة . وينبغي للأطراف أن تطرح عداوتها جانبًا وأن تتفاوض ، تحت رعاية الأمم المتحدة ، وعلى أساس العدل والانصاف ، مراعية حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته . فهذا النهج من شأنه أن يضع حدًا لارقة الدماء ويفتح صفحة جديدة في تاريخ الشرق الأوسط .

٣٩ - السيد عواودة (الأردن) : قال إن التقارير المعروضة على اللجنة تسجل حوادث كثيرة تشهد على اللامانة الاسرائيلية . فاسرائيل سلطة قائمة بالاحتلال ، وهي حقيقة يعترف بها الجميع باستثناء الاسرائيليين أنفسهم الذين اغتصبوا حقوق الفلسطينيين . وينبغي أن يحاول مثل اسرائيل أن يكون واقعياً وأن يستجيب للنقطات التي ذكرها المراقب عن فلسطين .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠